

سابتكو
SAPTCO

الشركة السعودية للنقل الجماعي

الملف
الصحفي
NEWSPAPER FILE

حلول النقل المتكامل

Integrated Transport Solutions



اليوم : الخميس 14 / 7 / 2016م

المحتوى

<p>منع الحجاج من قيادة المركبات في مكة والمشاعر</p>	 <p>المكربة • Makkah AlMukarramah</p>
<p>الحميدي: جسر الملك سلمان يعزز الصادرات السعودية إلى أفريقيا وأوروبا</p>	
<p>حافلات vip لنقل المصطافين للمواقع السياحية</p>	
<p>وزارة النقل تنشيء مكتباً لإدارة التحول الوطني</p>	

منع الحجاج من قيادة المركبات في مكة والمشاعر



طالبت وزارة الحج والعمرة مؤسسات وشركات خدمة حجاج الداخل بعدم تسليم السيارات المرخص لها بالمشاركة في نقل الحجاج في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والمدينة المنورة إلى سائقين من الحجاج.

وبحسب معلومات الصحيفة فإنه بناء على توفير متطلبات العمل الأمني خلال مهمة حج هذا العام 1437هـ وتوافد حجاج بيت الله الحرام على مكة لأداء فريضة الحج وحرصا على اتخاذ كل الإجراءات الأمنية اللازمة في وقت مبكر لضمان توفير الأمن والسلامة للحجاج كافة فقد تقرر البدء في تنفيذ الإجراءات لتنظيم استخدام المركبات.

وبينت الوزارة أنه يمنع دخول جميع أنواع المركبات التي تحمل لوحات سعودية وتقل سعتها عن 25 راكبا، والتي يقودها من يرتدي الإحرام من الدخول إلى مكة المكرمة وتحجز في مواقف حجز السيارات الصغيرة على مداخل مكة أو إعادتها من حيث قدمها، مع منع دخول جميع أنواع السيارات إلى المشاعر المقدسة إلا بوجود تصريح رسمي من الجهة المختصة بالأمن العام، وذلك خلال الفترة من الخامس من ذي الحجة وحتى نهاية اليوم الـ 13 منه.

وشددت على خضوع كل أنواع المركبات الناقلة للعمال الموسمية للحجز في مواقف حجز سيارات حجاج البر، وذلك فور وصولها إلى المدينة المنورة أو مكة المكرمة وتمنع من ممارسة نقل الحجاج إلا وفق الضوابط المعتمدة لذلك، مع ضرورة حصول المركبات التي تبلغ سعتها 25 راكبا والتي يرغب مالكوها في استخدامها في نقل الحجاج إلى مكة المكرمة أو في مكة المكرمة أو للتصعيد إلى مشعر عرفات أو النفرة منها على تصريح يميزها ويحدد الموسم المصرح لها العمل فيه، وذلك وفق التنظيم المعتمد لذلك.

وأكدت منع كل أنواع الدراجات النارية والهوائية من الدخول للمشاعر المقدسة ويستثنى من ذلك الدراجات النارية العائدة لجهات رسمية والمصرح لها من الجهة المختصة بالأمن العام، مع حظر دخول أنواع السيارات كافة إلى المواقع والساحات التي يتم تخصيصها بصفة مؤقتة أو دائمة لحركة المشاة حول المسجد الحرام ومسجد نمره وجبل الرحمة والمشعر الحرام والجمرات، وذلك حتى في حالة وجود مقرات للجهات في تلك الساحات.

الحميدي: جسر الملك سلمان يعزز الصادرات السعودية إلى أفريقيا وأوروبا



قطاع النقل البري يحتاج إلى مزيد من التنظيم خاصة على مستوى الأفرا

د

أكد متخصص في صناعة النقل في المملكة أهمية القطاع والدور الذي يلعبه على مستوى البلاد، مشيراً إلى أن المملكة بلد مترامي الأطراف، ويحتاج إلى خدمات القطاع، الذي لا بد أن يتطور وينمو ويواكب درجة الحاجة له. ويرى حامد الحميدي رئيس لجنة النقل في الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية أن قطاع النقل في المملكة يقوم بدور محوري ومهم، لا يمكن الاستغناء عنه، فكلنا يعلم أن المملكة دولة مترامية الأطراف وكبيرة المساحة، وبالتالي هي تحتاج إلى قطاع نقل على مستوى عالٍ من الإمكانيات والتقنيات، يساهم في نقل البضائع والسلع والمعدات والمحاصيل الزراعية والصناعات من مكان الإنتاج إلى الأسواق أو أماكن التصدير، ويبرز قطاع النقل في المملكة أكثر، نظراً لعدم وجود شبكة قطارات أو خطوط نقل عام في الوقت الحالي.

القرارات الرسمية

وقال حامد الحميدي عن الدعم الحكومي: لا شك أن الاهتمام الحكومي بقطاع النقل واضح وظاهر للجميع، من خلال القرارات الرسمية التي من شأنها أن تعزز القطاع وتحفز المستثمرين وتجذب الاستثمارات، ويظهر هذا في القرارات الرسمية، التي كشفت عن توجه الدولة بإنشاء شبكة كبيرة للنقل العام، لترشيد استهلاك الوقود من جانب وتخفيف حدة الزحام في الشوارع من جانب آخر. ولا أبالغ إذا أكدت أن القطاع سيشهد في الفترة المقبلة الكثير من الاستثمارات الجديدة، التي ستواكب الحركة التنموية التي تعيشها المملكة حالياً.

ويقف الحميدي أمام تحديات القطاع بقوله: رغم ما تم اتخاذه من قرارات رسمية لتعزيز قطاع النقل والعمل على نموه بشكل يتواءم مع متطلبات المرحلة، إلا أنه في حاجة إلى المزيد من القرارات والتسهيلات التي تنعش القطاع وتلبي احتياجاته، ومن أهم هذه الاحتياجات توفير مواقف واستراحات للشاحنات والسائقين على أطراف المدن، الأمر الذي يحافظ على البيئة من العوادم التي تسببها تلك الشاحنات إن دخلت المدن في الأوقات غير المحددة لذلك، كما أقترح منع المتلاعبين والمتسترين الذين يعملون في القطاع، وتقليل نسبة السعودة التي تقرها وزارة العمل في القطاع، خاصة إذا علمنا أن هناك ندرة في عدد السعوديين الذين يرغبون بالعمل كسائقين، يضاف إلى ذلك زيادة أسعار التأمين على الشاحنات، مما يشكل ضغطاً على مستثمري القطاع.

فوائد الجسر

وعن جسر الملك سلمان البحري المقرر إقامته بين السعودية ومصر، اعتبر حامد الحميدي أن الجسر يحمل الخير الوفير للمملكة ومصر، وسيدر فوائد اقتصادية كبيرة، فالجسر لا تقتصر فائدته على كونه رابطاً بين قارتي آسيا وأفريقيا وما يمثلانها من دول عربية وغير عربية، بل إنه أول جسر بري يربط بين المشرق العربي والمغرب العربي، وسيكون للجسر فوائده الكثيرة، ليس للمملكة ومصر فقط، وإنما لجميع دول الخليج العربي وجميع دول أفريقيا، وستظهر هذه الفوائد مع تدفق الاستثمارات والتجارة البينية التي ترتبط دائماً بوجود طرق وممرات آمنة تسهل العملية التبادلية، وهذا جسر الملك سلمان هو مثال نموذجي لهذه الممرات، وسيساهم في زيادة حجم التبادلات التجارية وتدفق الاستثمارات في المناطق القريبة من الجسر، كما سينعش المناطق التي تمر من خلالها هذه التدفقات، ويكفي أن نعلم أن المملكة لديها صادرات نفطية وبتروكيماوية وتعدينية، وأن جميع هذه الصادرات تنطلق من المنطقة الشرقية عبر موانئ الخليج العربي، من خلال مضيق هرمز باتجاه الأسواق الأوروبية، وسيسهل جسر الملك سلمان من انتقال هذه السلع إلى القارة الإفريقية.

وأضاف: إن الجسر من شأنه أن يحيي طريق الحج القديم عبر سيناء (طابا - مكة)، والذي تم استخدامه على مدار أزمنة مختلفة من قبل حجاج دول المغرب العربي وبعض بلاد أفريقيا، ويعد طريق الحج القديم أقصر الطرق البرية للربط بين مكة وشمال إفريقيا، ومن المتوقع أن يحيي جسر الملك سلمان، هذا الطريق من جديد، وذلك عبر محور جديد وهو "شرم الشيخ - مكة" ويسهم في ازدهار حركة السياحة الدينية من دول شمال إفريقيا وليس مصر فقط. ومن شأن الجسر أيضاً أن يخدم أكثر من مليوني مصري مقيم في السعودية في حركة تنقلاتهم، وسيساهم في زيادة حركة السياحة الوافدة من السعودية إلى مصر بشكل متضاعف، خاصة وأن الجسر سيختصر المسافة بين البلدين إلى 23 كلم.

وعن القطاع الخاص يقول حامد الحميدي إن "المهيدب للنقل البري" التي بدأت نشاطها قبل حوالي 30 سنة في الدمام، وفي بداية عملها كانت تخدم مجموعة شركات المهيدب فقط، ولكن بعد التوسع أصبحت تخدم شركات أخرى بنسبة تصل إلى حوالي 50٪، وأستطيع التأكيد على أنني متفائل جداً بمستقبل شركة المهيدب للنقل البري، وأرى أنها مقبلة على توسع كبير، نظراً لحاجة قطاع الأعمال إلى خدمات قطاع النقل، وتربطنا عقود بشركات كثيرة، الأمر الذي يجعل العمل لدينا مستمراً، أما من يتأثر فهو من ينتظر العمل في الساحات بدون أن يكون لديه عقود مع شركات، كما أن الثقة التي تحظى بها شركات المجموعة، حتمت التوسع في نشاطنا لمواكبة هذا التوسع في جميع مناطق المملكة.

وعلى مستوى المشهد الاقتصادي للقطاع يقول حامد الحميدي: تنطبق قاعدة 80 - 20 على قطاع النقل، حيث 20٪ منها شركات و 80٪ منها أفراد نظراً لسهولة الدخول في النشاط بدون الحاجة لتكاليف ثابتة أو تأمين أو سكن أو مساحة تخزين، فقط تحتاج لشاحنة وسائق لبداية العمل، مما يؤدي للمنافسة في الأسعار وتقليل الجودة. أما في حالة الشركات، فيجب أن تقدم تأميناً وتوفر مكاناً للتخزين ولا بد من كيان للشركة وموظفين متخصصين ومحاسبة محامين وإداريين، مع مراعاة الالتزام العالي بالجودة، وهذا الأمر أوجد منافسة بين الشركات الأفراد، أسفرت عن تراجع الأسعار إلى حد ما، هذا لا يصب في مصلحة القطاع والمستثمرين فيه، فضلاً عن التداخيات الأمنية التي - قد - تترتب أحياناً على انتشار ظاهرة النقل من قبل الأفراد.

وعن معوقات القطاع أوضح أنه يعاني من صعوبات تحد من انطلاقته، فكل شيء ارتفع سعره في المنطقة، إلا أسعار قطاع النقل، التي تبقى على حالها، وقد تنخفض أيضاً، وهذا عائد إلى نسبة الـ 80% التي تحدثت عنها قبل قليل، يدخلون القطاع كأفراد، ويقدمون خدمات النقل بأسعار مخفضة للغاية، مقارنة بالأسعار التي تقدمها الشركات، التي تضطر أن ترفع أسعارها حتى تغطي تكاليفها، وتكون النتيجة أن الأفراد يعملون أكثر من الشركات، وهناك معوقات أخرى، مثل عدم الحصول على التأشيرات في الوقت المناسب، حيث يجب الحصول على الشاحنة قبل السائق، ثم البدء في استقدامه، ثم تدريبه وحصوله على الرخصة الذي قد يستغرق 3 أشهر، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الشاحنة لمدة تتراوح حوالي 5 إلى 6 شهور، في الوقت نفسه، لا يمكن أن يقود الشاحنة سائق آخر. وبين أن قطاع النقل يعتمد على وسائل التقنية الحديثة، التي رفعت من مستوى الخدمة وساهمت في تعزيز الالتزام العالي لدى موظفي القطاع، ومنع هدر الموارد، حيث يعلم السائق الآن أنه متابع، وبالتالي يلتزم بخط السير والسرعة المطلوبة وتنظيم العمل، واذكر أنه كان في السابق، كانت توجد بعض السرقات، ويتم اللجوء للشرطة والتأمين، أما الآن، ومع وسائل التقنية، لجهود وتنظيم الدولة ومتابعتها قلت هذه السرقات. وعن برنامج التحول الاقتصادي: أوضح أنه كلما ساهم برنامج التحول في إنعاش القطاع الاقتصادي في المملكة، كلما انعكس ذلك على قطاع النقل وتكثيف العمل فيه، ولكن أتوقع في المستقبل أن ترتفع أسعار النفط عما هي عليه اليوم، وسينعكس ذلك على قطاع النقل، الذي يعتمد حالياً على الشاحنات، ولكن بعد الخطط التنموية بعيدة المدى، سيعتمد على خطوط القطارات. وأخيراً قال حامد الحميدي: أنصح العاملين في هذا القطاع التكيف مع الوضع الحالي من ناحية الأسعار، وأعني بذلك ارتفاع أسعار الوقود، وبرامج التوطين، عبر تقليل التكاليف بدون تخفيض الأسعار، ومن لا يستطيع أن يتكيف مع هذا الوضع، عليه أن يبتعد ويخرج مع القطاع.

[رابط الخبر](#)

نقل المصطافين للمواقع السياحية vip حافلات

دشن أمير منطقة الباحة صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز الباحة الأولى الباص السياحي بالتعاون مع عدد من شركات القطاع الخاص، ما يعد فرصة سانحة للسياح والزوار للتعرف على المواقع السياحية داخل منطقة الباحة بباصات فئة خمس نجوم تحمل شعار «باحة الكادي .. صيف بلادي».

وأوضح مدير عام الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بمنطقة الباحة أمين عام مجلس التنمية السياحية بالمنطقة زاهر الشهري أن فعالية الباص، تقام للمرة الأولى ضمن فعاليات مهرجان الباحة، لافتاً إلى أنه من ضمن ٣٥ مدينة في القارات الخمس ستكون مدينة الباحة أول مدينة من مدن المملكة تعمل فيها على مستوى المملكة.

وأشار إلى أن فعالية الباص السائح تشترط أن تكون الحافلات فئة VIP، وتحمل العديد من المزايا منها توفر المرشد السياحي للشرح عن المعالم السياحية وتراث الباحة وتقديم معلومات تاريخية عن منطقة الباحة. وأضاف أن الباص مراقب على الطرق إلكترونياً لضبط المواعيد ومتابعة حركة المرور، وبه ثلاث شاشات إلكترونية خارجية لبيان المحطات على كل مسار، فيما تم تقسيم الدور الثاني إلى منطقة مكيفة لراحة الركاب، وأخرى مفتوحة الجوانب وبسقف متحرك.

[رابط الخبر](#)



وزارة النقل تنشيء مكتباً لإدارة التحول الوطني

أنشأت وزارة النقل مكتباً لإدارة التحول يهدف إلى متابعة سير العمل، والعمل على سرعة تنفيذ مبادرات الوزارة والإشراف عليها في برنامج التحول الوطني.

وأوضح لـ "عين اليوم" وكيل وزارة النقل للطرق والمتحدث الرسمي للوزارة المهندس هذلول حسين الهذلول أن من أهداف رؤية المملكة 2030 الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لتكون المملكة مركزاً لوجستياً اقليمياً متميزاً ومتكاملاً على المستويين الاقليمي والدولي، ليشكل شرياناً حيويًا للتجارة وحلقة وصل بين القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وأفريقيا.)

وكشف المهندس الهذلول أن وزارة النقل والجهات التابعة لها (المؤسسة العامة للموانئ والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية وهيئة النقل العام وهيئة الطيران المدني) تقدموا بعدة مبادرات ضمن برنامج التحول الوطني، تهدف إلى مواءمة أنظمة أنماط النقل المختلفة، وتطوير منظومة الخدمات اللوجستية ورفع الكفاءة التشغيلية للموانئ والمطارات والسكك الحديدية والطرق.

وأضاف الهذلول أن من ضمن مبادرات الوزارة في برنامج التحول الوطني خفض وفيات حوادث الطرق، وتنويع مصادر التمويل والتنفيذ وصيانة وتشغيل مشروعات النقل المختلفة عن طريق المشاركة مع القطاع الخاص كلما كان ذلك ممكناً، لافتاً إلى أن الوزارة تسعى أيضاً لإعداد برنامج للتحفيز على استخدام وسائل النقل العام. وبيّن وكيل وزارة النقل للطرق أن خطة الوزارة ومبادراتها تعتمد بشكل كبير على إدارة وتنفيذ هذه المبادرات والإشراف عليها من خلال مكتب إدارة التحول.

[رابط الخبر](#)